

اشكالات المواطنة بين الفكر الاسلامي والفكر السياسي المعاصر

دراسة مقارنة



سمية غانم نايف

أ.م.د. شعلان عبد القادر ابراهيم

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة الموصل

somia.psp9@student.uomosul.edu.iq

النشر: ٢٠٢٣/٤/١

القبول: ٢٠٢٢/١٠/٢٠

الاستلام: ٢٠٢٢/٩/٢١

مستخلص البحث

يهدف البحث الى الوقوف على مفهوم المواطنة من حيث نشأته وتطوره التاريخي في الفكر الغربي اولا ، ثم المحاولات التي حاول الفكر الاسلامي المعاصر من خلالها تبينة المفهوم وتأصيله في المجتمعات الاسلامي واهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم. وتكمن اهمية الدراسة من بروز العديد من الرؤى والأطروحات الفكرية التي تناولت المفهوم من وجهات نظر متفاوتة بتفاوت المرجعيات والأيدولوجيات التي يتبناها العلماء والمفكرون من الغرب عموما أو من العرب المسلمين على وجه الخصوص. تكون البحث من مطلبين رئيسين المطلب الاول: مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر. والمطلب الثاني : مفهوم المواطنة في الفكر الاسلامي واهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم. وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها للمواطنة قيمة سياسية، ومطلب مدني نسبي، ومرحلي، فهي ليست غاية في ذاتها تطلبها الدولة أو الأمة، بل هي مرحلة انتقالية تسعى الدولة بها إلى الارتقاء بالفرد من مرحلة الذات النفسية والثقافية إلى الذات القانونية الحقوقية التي تشكل لبنة رئيسة في تلاحم بنیان المجتمع المدني، ومن أهم الركائز التي تطلب في المجتمع المدني قيمة الولاء الموضوعي والأخلاقي للسلطة، أو للدولة. الكلمات مفتاحية: الفكر السياسي الاسلامي؛ المواطنة؛ الفكر السياسي المعاصر.

Citizenship Problems between Islamic Thought and Contemporary Political Thought: A Comparative Study

Somia Gh. Nayif 
College of Political Sciences

Assist. Prof. Dr. Shaalan A. Ibrahim
College of Islamic Sciences
University of Mosul
somia.psp9@student.uomosul.edu.iq

Received: 21/9/2022

Accepted: 20/10/2022

Published: 1/4/2023

Abstract

The research aims to stand on the concept of citizenship in terms of its origin and historical development in Western thought first, then the attempts through which contemporary Islamic thought tried to set the concept and root it in Islamic societies and the most critical problems that accompanied the concept. The importance of the study lies in the emergence of many visions and intellectual theses that deal with the concept from different points of view, according to the different references and ideologies adopted by scholars and thinkers from the West in general or from Arab Muslims in particular. The research consists of two main requirements: the first requirement: is the concept of citizenship in contemporary political thought. The second requirement: is the concept of citizenship in Islamic thought and the most crucial problems that accompanied the concept. The research came out with a number of conclusions, the most important of which is that citizenship has a political value, and relative civil demand, and a phased one, as it is not an end in itself required by the state or the nation, but rather a transitional stage in which the state seeks to upgrade the individual from the stage of the psychological and cultural self to the legal self of rights, which constitutes a major building block in the cohesion of the structure of civil society. One of the most influential pillars in civil society is the value of objective and moral loyalty to the authority or to the State.

Keywords: Islamic political thought; citizenship; contemporary political thought.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

تعدّ المواطنة من أهمّ المفاهيم التي احتلّت مساحات شاسعة في التداولات المعرفية والدراسات الأكاديمية سواء الاجتماعية أو السياسية المعاصرة، حيث أصبحت المواطنة حديث وشغل معظم المجتمعات الإنسانية المعاصرة، نظراً لما يحمله الموضوع من أبعاد وجذور تتجلى في مدى إحساس الفرد بانتمائه للوطن والجماعة أو الهوية المشتركة، وما يوفره الوطن من متطلبات تكفل الحياة الكريمة للأفراد والمجتمعات المعاصرة .

وتشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، وفضلاً عن التقاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك.

هدف البحث :

تهدف الدراسة الى الوقوف على مفهوم المواطنة من حيث نشأته وتطوره التاريخي في الفكر الغربي اولا، ثم المحاولات التي حاول الفكر الاسلامي المعاصر من خلالها تبيئة المفهوم وتأصيله في المجتمعات الاسلامي واهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم .

اهمية البحث :

تأتي اهمية الدراسة من بروز العديد من الرؤى والأطروحات الفكرية التي تناولت المفهوم من وجهات نظر متفاوتة بتفاوت المرجعيات والأيديولوجيات التي يتبناها العلماء والمفكرون من الغرب عموماً أو من العرب المسلمين على وجه الخصوص، ومن بينهم من إهتم بالموضوع إهتماماً بالغاً إنعكس في مؤلفاته وكتاباتاته من خلال تحريره لمضمون مفهوم المواطنة و القيم المحورية التي ترتكز عليها، فيما يذهب

بعض مفكري الفكر الاسلامي المعاصر الى ان نظرة الغرب إلى هذه القيمة الأخلاقية والاجتماعية تتقاطع مع رؤية الدين الإسلامي في أكثر من معنى وجانب .
اشكالية البحث:

انتجت المحاولات التي قام بها الكثير من مفكري الفكر الاسلامي المعاصر اشكالية كبيرة على الساحة الفكرية الاسلامية تمثلت في كيفية ايجاد صيغة مقبولة بين الفقه السياسي الاسلامي الذي يقرر ان جنسية المسلم هي عقيدته وان المؤمنين اخوة، وبين الوضع الحديث الذي ينطلق في بناء مفهومه للمواطنة من تحديد مفهوم الشعب في التداول السياسي والقانوني، والذي لا يولي اعتبارا للرابطة الدينية والاخوة الايمانية، بقدر ما يعنى بالرابطة السياسية والمدنية . وتفرض هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة التي انطلقنا منها في دراستنا وهي :

- ماهو مفهوم المواطنة وكيف تكون المفهوم وهل يمكن تأصيله تاريخيا ؟
- كيف تكون وتطور هذا المفهوم في الفكر الغربي ؟
- ماهي نظرة الفكر الاسلامي للمفهوم ؟
- ماهي اهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم عند محاولات تبيئته في البيئة الاسلامية ؟

فرضية البحث:

تتطلب الدراسة من فرضية مفادها ان إدراك مفهوم المواطنة في الفلسفة العربية الإسلامية يستدعي تتبع تطورها في الفكر الغربي والفكر الإسلامي، من خلال ما جاء به القرآن الكريم، وما أكدته آراء بعض المفكرين المسلمين الذين تنبهوا لأهمية هذا المفهوم في الفكر والممارسة، مع رفض الاستسلام لفكر المقاربات والمقارنات الذي حاول تسويق هذا المفهوم في المجتمعات الاسلامية استجابة لارادة الحضارة الغربية التي تحاول فرض مفاهيمها على سائر المجتمعات انطلاقا من مفهوم العولمة والثقافة السائدة .

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة وتنوع مجالات البحث فيه فقد تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التحليلي القائم على جمع المعلومات وتحليلها لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من معلومات ونتائج، كما تم اعتماد المنهج المقارن للوقوف على اهم الاشكاليات الناجمة عن ادخال مفهوم غربي الى البيئة الاسلامية والفكر الاسلامي

هيكلية البحث:

حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على مفهوم المواطنة في الفكر الغربي والفكر الاسلامي مستعرضين اهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم في الفكر الاسلامي المعاصر، وذلك من خلال المطالب التالية التي حاولنا من خلالها الاجابة على تساؤلات الدراسة :

المطلب الاول : مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر.

المطلب الثاني : مفهوم المواطنة في الفكر الاسلامي واهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم .

المطلب الاول

مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر

يمكن القول ان مفهوم المواطنة تأثر بشكل كبير بالتطورات السياسية وثقافة المجتمعات وتعدد مستويات الهوية، لذلك قد يصعب وجود تعريف جامع ومانع للمواطنة غير انه هناك حد ادنى من الشروط التي يمكن من خلالها تحديد وتوفير المواطنة في مجتمع معين من عدمها، والتي تشمل الى جانب ضمان الحقوق القانونية والدستورية، وضمان مشاركة سياسية فعالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل التقارب في الدخل والتعليم ونحوها .

ولعل اهم عاملين تركز المواطنة عليهما وخصوصا في الفكر المعاصر هما : التخلص من حكم الفرد والقلّة، والمساواة بين مواطني الدولة كافة في الحقوق والواجبات، لذلك فهي تدل ضمنا على مرتبة متقدمة من الحرية مع ما يترتب عليها من مسؤوليات، وتضفي على الفرد حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة .

وكثيرا ما تشير ادبيات الفكر الغربي المعاصر الى الرابطة المجتمعية والقانونية التي توفرها المواطنة للأفراد في مجتمعاتهم الديمقراطية وما تستلزمه من واجبات كإظهار الولاء للنظام السياسي، ودفع الضرائب، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، والخدمة العسكرية ونحوها

وفي هذا السياق يحاول الفكر الغربي تجريد مفهوم المواطنة من كل ما هو قيمي وديني من خلال محاولة صهر كل المكونات المجتمعية في بوتقة الولاء للوطن وترابه، وبالتالي تراجع الهويات الفرعية للأفراد وكل ما يرتبط بها من قيم ثقافية ودينية لصالح هذا المبدأ والهدف الاسمي .

اما في المنظور الفكري الاسلامي وعلى الرغم من محاولات بعض الفقهاء والمفكرين المعاصرين الوقوف موقف المدافع عن النظرة الاسلامية لمثل هذه المفاهيم بالنظر لحدائتها والتأكيد على مواقف الاسلام المبدئية في الدفاع عن الحريات العامة

والخاصة لمواطني دولته ايا كان انتماءهم العقدي...على اعتبار ان حق المواطنة مكفول في دولة الاسلام لكل من رغب فيه وتعهّد بمقتضياته..على الرغم من ذلك فأن هناك في الفكر الاسلامي المعاصر من يرى ان هذه المفاهيم ذات اصول غربية بعيدة عن المنظور الفلسفي الاسلامي كونها تنتمي الى نسق معرفي مغاير له جذوره واهدافه المتقاطعة مع نظرة الاسلام لمثل هذه المفاهيم وماقد يتمخض عنها ويرتبط بها من مفاهيم مغايرة للنسق المعرفي الاسلامي وسنحاول في هذا المطلب الوقوف على هذا المفهوم من خلال الاتي :

اولا : مفهوم المواطنة لغة

ثانيا : المواطنة اصطلاحا

ثالثا : مفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر

اولا : مفهوم المواطنة لغة

تعرف المواطنة (بالإنجليزية: Citizenship) لغةً بأنها مصطلح مشتق من كلمة الوطن، وهو المكان الذي يُقيم فيه الإنسان سواء وُلد فيه أم لم يولد، والفعل منه (وَطَنَ) بمعنى أقام أو اتخذ وطناً، والمواطنة مصدر الفعل (واطن) على وزن فاعل ويأتي بمعنى شارك؛ أيّ شارك بالمكان مولداً وإقامة (جنكو، ٢٠١٥، ٣٣).

فالمواطنة كلمة مستحدثة في اللغة العربية اختارها المعربون للتعبير عن كلمة Politeia اليونانية، Citoyenneté الفرنسية، Citizenclip والإنجليزية، والوطنية من المواطن والوطن، وحسب ابن منظور في لسان العرب، فالوطن يعني المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، وأوطنت الأرض ووطنتها توطيناً واستوطنتها أي اتخذتها وطناً. ومنه أيضاً الاستيطان ومنه مفهوم الوطنية الذي دخل أيضاً مع دخول

ية إلى العربية في معجم ترجمة التراث الغربي الحديث (مناع، ١٩٩٧، ٥).

ولا توجد في المعاجم العربية التقليدية كلها أي ذكر لكلمة (المواطنة)، لكن توجد كلمات: (وطن - واطن - الوطن - موطن...) فالوَطَنُ في اللغة العربية: المَنْزِلُ تقيم به، وهو مَوْطِنُ الإنسان ومحلّه، والجمع أوطان، وَطَنَ بالمكان



وَأَوْطَنَ أَقَامَ، وَأَوْطَنُهُ: اتَّخَذَهُ وَطَنًا، يُقَالُ: أَوْطَنَ فُلَانٌ أَرْضَ كَذَا وَكَذَا أَيْ اتَّخَذَهَا مَحَلًّا وَمَسْكَنًا يقيم فيها . وفي التنزيل العزيز: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ التوبة: ٢٥. وَأَوْطَنْتُ الْأَرْضَ وَوَطَنْتُهَا تَوَطِينًا وَاسْتَوْطَنْتُهَا: أَيْ اتَّخَذْتُهَا وَطَنًا، وَكَذَلِكَ الْإِيطَانُ، وَهُوَ افْتِعَالٌ مِنْهُ. أَمَّا الْمَوَاطِنُ فَكُلُ مَقَامٍ قَامَ بِهِ الْإِنْسَانُ لِأَمْرٍ فَهُوَ مَوْطِنٌ لَهُ، وَوِطَانُهُ عَلَى الْأَمْرِ: أَضْمَرَ فَعْلَهُ مَعَهُ، فَإِنْ أَرَادَ مَعْنَى وَافَقَهُ قَالَ: وَاطَّاهُ. تقول: وَاطَنْتُ فُلَانًا عَلَى هَذَا الْأَمْرِ إِذَا جَعَلْتُمَا فِي أَنْفُسِكُمَا أَنْ تَفْعَلَاهُ، وَتَوَطَّيْتُ النَّفْسَ عَلَى الشَّيْءِ: كَالْتِمَهِيدِ وَقِيلَ: وَطَّنَ نَفْسَهُ عَلَى الشَّيْءِ وَلَهُ فَتَوَطَّيْتُ حَمَلَهَا عَلَيْهِ (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٥١).

ثانيا : المواطنة اصطلاحا

وتُعرف المواطنة اصطلاحًا بأنها علاقة متبادلة بين الأفراد والدولة التي ينتمون إليها ويُقدِّمون لها الولاء، ليُحصلوا فيما بعد على مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتُعرف المواطنة أيضاً وفقاً لدائرة المعارف البريطانية " بأنها علاقة بين الفرد والدولة يُحددها قانون الدولة بما تتضمنه من حقوق وواجبات" (دائرة المعارف البريطانية، د.ت).

وهناك من يرى ان المواطنة مصطلح يحمل مدلولات تاريخية، تحكمت ظروف بروزه في تحديدها، فهذا المفهوم لا علاقة له بروما، ولا أثينا ولا المجتمع الإسلامي، إنه نتاج صراع بين الإمبراطورية الإيطالية، والإمبراطورية المقدسة من جهة، وإفرازات عصر النهضة في القرن الثامن عشر، نتيجة لذلك فإن موضوع المواطنة كما تبلورت في السياق الأوروبي لا نجد له قياس في الموروث الإسلامي (نافع، ٢٠٠١، ١٥). وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أنَّ المواطنة هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم، بحيث لا تُميز بين المواطن والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقاً. وتؤكد أنَّ المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم (الموسوعة السياسية، د.ت).

ويتضح من هذه التعاريف أنَّه في الدول الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها. وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية إذ تكون الجنسية مجرد تابعة، لانتوافر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطن السياسية، هذا إن تتوافرت هذه الحقوق أصلاً لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده (الموسوعة السياسية، د.ت).

من جانب آخر فهناك من ينظر الى أن المواطنة تحالف بين أناس يتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها، أناس أحرار لا تميز بينهم في درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنة بصرف النظر عن درجة إيمانهم، التي لا يمكن قياسها، وقدرتهم على استلها المبادئ والتفسيرات السياسية بمفهومها الجديد (غليون، ١٩٩١، ١٤٠-١٤١).

ثالثاً : مفهوم المواطنة في الفكر الغربي

ان لفظ (citizenship) مصطلح غربي يشير الى معتقدات المجتمع المدني البرجوازي والذي تزامن مع النهضة الاقتصادية والعلمية التي عرفت أوربا خلال الثورة الصناعية، ويركز المصطلح على العلاقة بين الفرد والدولة كما انه مشتق من مصطلح آخر وهو (city) اي المدنية (موكيل، د.ت، ص ٢٨).

وتشير دائرة المعارف البريطانية كما ذكرنا انفا الى ان المواطنة هي: (العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات فيها) (دائرة المعارف البريطانية، د.ت).

وعلى مستوى النظريات والافكار السياسية تكرر هذا المفهوم في اطروحات العديد من المفكرين الغربيين ومنهم منظري نظريات العقد الاجتماعي^(١) وفي مقدمتهم توماس هوبز^(٢) الذي يعتبر المواطنة صفة من خلالها يتم اكتساب الانتماء لمجموعة من الناس من ذوي الارادات المختلفة وبالتالي فهو مختلف عن مصطلح الرعاية الذي يجعل الفرد عضواً في دولة ما وبالتالي فان هوبز لا يشترط وجود سلطة او ارادة مركزية لاكتساب هذا الحق (محمد وبقاص، ٢٠١٧، ٥٤٢).

اما جون لوك^(٣) فيعتبر المواطنة مبدأ اساسي مرتبط بالمجتمع المدني الذي هو اختراع بشري وتحسين على حالة الطبيعة، وبذلك يكون المواطن عنصر محوري في داخل الدولة وعلى الحاكم ان يوفر له مجموعة من الحقوق التي ينتقل بها من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المدني كما ينبغي عليه الالتزام بمجموعة من القواعد تجاهه (بلخيري، ٢٠٢٢، ٤٤٧).

اما جان جاك روسو^(٤) فيرى ان المواطنة حق للمشاركة الفعالة في ادارة الدولة والقرارات السياسية، ويمزج بين المواطنة والسيادة ليقرر ان كل فرد ينتمي الى الامة له الحق في المواطنة (بلخيري، ٢٠٢٢، ٥٥٢).

و يؤكد البعض ان "المواطنة" أحد المفاهيم الرئيسية في الفكر الليبرالي منذ تبلوره في القرن السابع عشر كنسق للأفكار والقيم، تم تطبيقه في الواقع الغربي في المجالين الاقتصادي والسياسي في القرنين التاليين، وما ترتب على ذلك من آثار على الترتيبات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية في القرن العشرين ثم مطلع قرننا هذا (عبدالفتاح، ٢٠٢٠).

وقد ركزت الادبيات الغربية اثناء تحديدها لمفهوم المواطنة على الالتزام بجملة المبادئ والقيم الديمقراطية، وادانة جميع الفوارق الجنسية والعرقية والدينية، لتتصهر في بوتقة الهوية الوطنية والتي تحتضن جميع المواطنين في نظام سياسي واحد (موكيل، د.ت، ص ٢٨).

وينهض مفهوم الدولة في الفكر السياسي الحديث على ثلاثة اركان : الارض او (الاقليم)، والشعب، والسلطة او (السيادة)، وعليه فأن اهم اركان الدولة هو ركن الاقليم والذي يرتبط مفهوم المواطنة به وعلى اساسه يتحدد الركن الثاني وهو الشعب، وعلى اساس هذا المفهوم للدولة يتميز ويتميز التشكيل البشري للدولة عن غيرها، ويعبر عن المواطنة فيها قانونيا وسياسيا من خلال الجنسية (رداد، د.ت). وبناء على ماسبق فأن المواطنة ترتكز على جملة من المفاهيم الأساسية (رداد، د.ت):

أ- الوضع القانوني : والذي يعني ان يكون الفرد عضوا في مجتمع سياسي معين تضبطه جملة من القوانين التي تراعي المساواة واحترام النظام العام وعادة ماتكون رابطة الجنسية هي المعيار في تحديد الوضع القانوني لمواطني الدولة ويترتب على المواطنة القانونية ثلاثة انماط من الحقوق والواجبات وهي سياسية ومدنية واقتصادية .

ب- حق المشاركة في الحياة العامة : والتي تتجسد من خلالها المواطنة الفعالة وتشتمل على :

١- خفض القيود السياسية والقانونية على الفاعلين السياسيين والاحزاب في مجال المنافسة السياسية .

٢- انتخابات نزيهة تدار من قبل سلطة محايدة تمتلك المؤهلات والادوات والموارد المناسبة .

٣- حق المرشحين في المساواة الكاملة وحرية الوصول والتواصل مع الجمهور من خلال وسائل الاعلام

٤- ضمان حق الناخبين في الادلاء باصواتهم وتهيئة الاجواء المناسبة لذلك .

ويمكن القول ان مفهوم (المواطنة) قد تطور وتحوّر عبر مسيرة الليبرالية، فالليبرالية عند نشأتها دارت حول فكرة الحرية الفردية والعقلانية، وتقوية مركز الفرد في مجتمع سياسي قام على قواعد عصر النهضة و على أبنية اجتماعية حاضنة وقوية (عبدالفتاح، ٢٠٢٠).

ولكن مفهوم المواطنة قد تطور كثيرا عبر مسيرة الليبرالية ليدور حول خيارات الفرد المطلقة وهواه كمرجع للخيارات الحياتية والسياسة اليومية في دوائر العمل، والمجتمع المدني، والمجال العام، ووقت الفراغ، وليصبح "المفهوم المفتاح" الذي لا يمكن فهم الليبرالية وجوهرها من دون الإحاطة بأبعاده المختلفة وتطوراته الحادثة المستجدة، إذ يستبطن تصورات الفرد، والجماعة، والرابطة السياسية، ووظيفة الدولة، والعلاقات الإنسانية، والقيم والأخلاق (عبدالفتاح، ٢٠٢٠).

و بالنظر إلى التجربة السياسية الغربية يمكن الوقوف على ثلاثة تحولات متداخلة ومتكاملة، شهدتها الأوضاع السياسية لهذه التجربة، استطاعت لقوتها أن تحوّل بعض مرتكزات بناء الدولة، وأن تزرع أسس سياسية أسهمت في أرساء مبدأ المواطنة (الكواري، ٢٠٠١، ١١٨):

- ١- التحول الأول جاء مع نهاية الحروب الدينية بإقرار معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ م .
 - ٢- أما التحول الثاني فقد تجسد في إقرار المشاركة السياسية، وما شاهده بدوره من تطور وتوسع صاحبه تداول للسلطة سلمياً .
 - ٣- أما التحول الثالث فيتجلى في سمو القانون عن غيره، وشموله لسائر المواطنين وما أنتجه الفكر السياسي الغربي من مؤسسات، أو ما أطلق عليه مؤسسة السلطة السياسية في ظل الدولة القومية الحديثة .
- ويؤكد الدكتور سيف الدين عبد الفتاح^(٥) ان مفهوم المواطنة قد شهد تغيرات كثيرة في مضمونه واستخدامه ودلالاته، فلم يعد فقط يصف العلاقة بين الفرد والدولة في جانبها السياسي القانوني كما كان سابقا، بل تدل القراءة في الأدبيات والدراسات السياسية الحديثة على عودة الاهتمام بمفهوم "المواطنة" في حقل النظرية السياسية بعد أن طغى الاهتمام بدراسة مفهوم "الدولة" مع نهاية الثمانينيات (عبد الفتاح، ٢٠٢٠).
- ويرجع ذلك لعدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تعرضت لها فكرة الدولة القومية التي ارتكز الفكر الليبرالي عليها لفترة طويلة، وذلك نتيجة عدة تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين:

أولها: تزايد المشكلات العرقية والدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف، ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها عقيدة الحداثة من بلدان العالم الثالث، بل أيضا في قلب العالم الغربي أو على يد قواه الكبرى، بدءا من الإبادة النازية لجماعات من اليهود، ومرورا بالإبادة النووية في هيروشيما، والإبادة الصربية للمسلمين، والإبادة الأمريكية للعراقيين وللافغان، والإبادة الجارية للفلسطينيين.

وثانيها: بروز فكرة "العولمة" التي تأسست على التوسع الرأسمالي العابر للحدود وثورة الاتصالات والتكنولوجيا من ناحية أخرى، والحاجة لمراجعة المفهوم الذي قام على تصور الحدود الإقليمية للوطن والجماعة السياسية وسيادة الدولة القومية، وكلها مستويات شهدت تحولاً نوعياً (عبدالفتاح، ٢٠٢٠).

ومن جانب آخر، فإن تنامي الاتجاهات الأصولية المسيحية واليمينية المتطرفة في البلدان التي مثلت مهد التجربة الليبرالية قد أدى إلى مراجعة المفهوم والتأكيد على محوريته؛ لمواجهة هذه الأفكار وآثارها في الواقع السياسي والاجتماعي الغربي المعقد خاصة مع وجود أقليات عرقية ودينية منها العرب والمسلمون، هذا فضلاً عن وصول الفردية كفكرة مثالية لتحقيق حرية وكرامة الفرد إلى منعطف خطير في الواقع الليبرالي، بعد أن أدى التطرف في ممارستها وعكوف الأفراد على ذواتهم ومصالحهم الضيقة إلى تهديد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس وقاعدة أي مجتمع سياسي، وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص، وتنامي ما يسميه البعض "موت السياسة" وبروز "سياسات الحياة اليومية" (عبدالفتاح، ٢٠٢٠).

وربما تأتي فكرة المواطنة العالمية أو الكوسموبوليت (Cosmopolite) من معالم النهاية لمبدأ المواطنة الكلاسيكي، فبعد أن كانت المواطنة انتماءً لجغرافيا وخضوعاً لسيادة سلطة مدنية أو عسكرية، أصبحت مفتوحة ومشتركة (بن دوبة، ٢٠١٩، ١١٢).

حيث أصبح هذا المصطلح يستخدم بشكل متزايد في القرن الحادي والعشرين، إذ شهد مفهوم المواطنة تطوراً مال به نحو العالمية. ويشمل المصطلح سلسلة مرابطة من السلوكيات التي تبدأ من فكرة أن كل واحد منا هو مواطن ينتمي لهذا العالم ولديه مسؤولية مشتركة تجاه كوكب الأرض الذي يعيش عليه، ليحافظ عليه ويعيش بكرامة (علاونة، د.ت، ٢٧).

ويشمل مفهوم المواطنة العالمية سلسلة من الأفعال التي تبدأ من حب الأسرة أو المجتمع المصغر، إلى الاهتمام بما يحدث على مستوى العالم، والمساهمة في حل

المشكلات الي تواجه العالم كمشكلات التغير المناخي، والكوارث الطبيعية (الزلازل، حرائق الغابات، السيول، انزلاقات الربـه... الخ)، وانتشار الأمراض (انفلونزا الخنازير، انفلونزا الطيور، وأخرا انفلونزا الكورونا)، والحروب، والفقر والجوع (علاونة، د.ت، ٢٧).

ووفقاً للأمم المتحدة، يوفر تعليم المواطنة العالمية، فهم ومهارت، وقيم للطلاب وللشباب وهي التي يحتاجون إليها للمساعدة في حل التحديات الفكرية في القرن الحادي والعشرين، والتي تشمل التغير المناخي، والصراع، والفقر، والمجاعة، وقضايا المساواة والإستدامة (الأمم المتحدة، د.ت).

وبناء على ماسبق يمكن القول إن مبدأ المواطنة الذي استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد، الامر الذي يصعب معه ايجاد تعريف جامع مانع ثابت له، لأن الفكر السياسي إنما ينتج انطلاقاً من حراك اجتماعي معقد تتحكم فيه السيرورة التاريخية، وبالتالي فأن نتاجاته الثقافية والسياسية والقانونية تتأثر بشكل واضح بذلك الحراك، الامر الذي يجعل مفهوم المواطنة اشبه بالكائن الحي الذي يولد ويكبر ويمرض وقد يموت مع انتقاء او تغير العوامل التي ساهمت في تلك النشأة وتلك الصيرورة .

المطلب الثاني

نظرة الفكر الاسلامي لمفهوم المواطنة واهم الاشكالات التي صاحبت المفهوم

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم حديثة التداول في الفكر السياسي الاسلامي والتي لم يجر تداولها وطرح الاشكالات المتعلقة بها الا في القرن الماضي من خلال المقاربات التي حاولت ادخال المفهوم وطرحه للتداول على الساحة الفكرية . ومما لاجدال فيه فأن مفهوم الدولة الحديثة بشكلها الجديد والعلاقات الناجمة عن العقد الاجتماعي المؤسس لها اضافة الى التماس الفكري المباشر مع الحضارة الغربية وما فرضته الحداثة الغربية المهيمنة عالميا، شكلت حافزا قويا للفكر الاسلامي المعاصر لطرح المفهوم على ساحة النقاش الفكرية .

حيث انبرى لذلك الكثير من المفكرين في محاولات جادة لمقاربة المفهوم، ساعين الى ايجاد صيغة تعمل على ردم الفجوة الكبيرة بين ما هو مقرر شرعا في ان دار الاسلام دار واحدة وان جماعة المسلمين جماعة واحدة، وبين ما هو مفروض على ارض الواقع بعد سقوط الخلافة الاسلامية وتمزق الدولة العثمانية وتعدد الديار وتعدد الجماعات .

وقد انتجت تلك المقاربات اشكالية كبيرة على الساحة الفكرية الاسلامية تمثلت في كيفية ايجاد صيغة مقبولة بين الفقه السياسي الاسلامي الذي يقرر ان جنسية المسلم هي عقيدته وان المؤمنين اخوة، وبين الوضع الحديث الذي ينطلق في بناء مفهومه للمواطنة من تحديد مفهوم الشعب في التداول السياسي والقانوني، والذي لا يولي اعتبارا للرابطة الدينية والاخوة الايمانية، بقدر ما يعنى بالرابطة السياسية والمدنية، وما يعنيه ذلك من انطلاق هذا المفهوم من مبدأ علماني دنيوي بحث يقوم في اساسه على اقضاء كل ما هو ديني جانبا، الامر الذي جعلها مرفوضة عند الكثير من مفكري الفكر الاسلامي المعاصر .

وسوف ننطلق في مطلبنا هذا في محاولة لمناقشة وتحليل هذه النظرة وهذه الاشكالات من خلال ما يأتي :

اولا : تصور الفكر السياسي الاسلامي المعاصر لمفهوم المواطنة

ثانيا : اهم الاشكالات التي ارتبطت بالمفهوم في الفكر الاسلامي

اولا : تصور الفكر السياسي الاسلامي المعاصر لمفهوم المواطنة

المواطنة في الفكر الاسلامي

المواطنة كمفهوم اختلفت حوله الكتابات في الفكر السياسي الاسلامي، فبين من يؤيد وجود المفهوم وحمولته الحقوقية، وبين من يؤكد على وجود ارهاصاته وجذوره في الفكر والتاريخ الاسلامي، غير ان هناك اراء اخرى تعارض بل وتقند وجود مفهوم المواطنة بدلالاته المتعارف عليه مع ما عرف في الفكر والتاريخ السياسي الاسلامي، كون المواطنة لغويا مشتقة من لفظ المدينة في اللغات الاوربية، في حين انها مشتقة في اللغة العربية من الوطن وهو المنزل، الامر الذي اثار سجالات فكرية بين عدد من الباحثين الذين رفض بعضهم اعتبار لفظ المواطنة مرادفا وافيا بالمعنى نفسه لنظيرته الاوربية (سنان، ٢٠١٧، ٤٠).

واذا كانت المواطنة في مدلولها اللغوي تعود الى الفعل الطبيعي التوطن الذي يعني المساكنة والاستقرار في مكان واحد، فمن الثابت ان الفقه والفكر الاسلامي لم يشهد تداولاً للفظ المواطنة، كما اننا لانجد لهذا اللفظ حضوراً في الوثائق التاريخية والسياسية عبر مختلف عصور التاريخ الاسلامي (رداد، د.ت، ٢٧٧).

والمواطنة مأخوذة في العربية من الوطن، أي المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه، ويُقال وَطَنَ البلد: أي اتخذهُ وطناً، وجمع الوطن أوطان: منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يولد (الموسوعة السياسية، د.ت).

وقد دفع غياب لفظ الوطن والمواطنة في الادبيات الاسلامية بعض المستشرقين كالمستشرق البريطاني المعاصر برنار لويس الى الاستنتاج ان الاسلام لايعرف مفهوم المواطنة ولايعرف مفهوم الشعب، وواطأه في ذلك مفكرون عرب كسمير امين ومحمد

اركون بأن مفهوم المواطنة مفهوم غريب عن الاسلام وعن الفكر الاسلامي كونه يرجع الى اصول اغريقية رومانية (رداد، د.ت، ٢٧٨).

وهناك من يعرف المواطنة : بأنها الشعور الجمعي الذي يربط بين ابناء الجماعة ويملاً قلوبهم بحب الوطن والجماعة والاستعداد لبذل اقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعا عنهما، وبناء على هذا التعريف فإن هناك في الوعي الشعوري والفكري لدى المسلمين اتجاهان للمواطنة (رحماني، ٢٠١٠، ٢٧):

الاول : يتمثل باتجاه شعوري عاطفي متصل بالذات الخاضعة للانفعال الداخلي بالاشياء القريبة من العاطفة المتصلة بمكان الاحساس الذاتي، ويستدل على ذلك بوجود ايات كثيرة في القرآن الكريم اقرت بذلك الاتجاه العاطفي الناجم عن الرابطة الوثيقة بين الانسان والارض كقوله تعالى :

(الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ) سورة الحج: الآية (٤٠).

والتي اشارت الى ذلك الجانب العميق من العاطفة الذي يشد الانسان الى موطنه، وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم مايؤكد ذلك من خلال تصريحه عن شدة تعلقه بمكة وانه لم يكن ليخرج منها لولا ان اهلها اخرجوه (رحماني، ٢٠١٠، ٢٨).

اما الاتجاه الثاني حسب هذا التحليل فهو اتجاه سياسي بحت مرتبط بالمضمون القانوني للارض في حدودها الجغرافية منفتحا بهذا المعنى على مجموعات بشرية مختلفة من حيث المذهب والاتجاه واللغة والقومية، ولكنها تتوحد جميعها في ظل هذا الوطن لما يحدده القانون لها من حقوق وواجبات،، وعليه فان المسلمين الاوائل ادركوا هذا المعنى من خلال اقرار قيم العدالة والمساواة التي تضمنتها ايات القرآن الكريم، او من خلال بعض الممارسات التي كانت سائدة بين القبائل العربية قبل مجئ الاسلام كحلف الفضول ومجلس الملاء . وبذلك يخلص هذا الرأي الى وجود ارتباط قوي بين



المنهج الاسلامي والوطن معتبرا ان الوطن ضرورة من ضرورات اقامة الدين والتي لايمكن ان تتحقق الا في وجود واقع ووطن ومكان وجغرافيا (رحماني، ٢٠١٠، ٢٩). ومن الناحية الموضوعية يمكن رد مجمل الانتاج الفكري حول فقه المواطنة في الفكر الاسلامي الى ثلاث انواع من الخطابات : خطاب اول تناول مواطنة المسلم في المجتمع المسلم، وخطاب ثان ركز على مواطنة غير المسلم في المجتمع المسلم، اما الخطاب الثالث فقد ركز على مواطنة المسلم في المجتمع غير المسلم، مع شحة الدراسات الشاملة التي حاولت الالمام بفقه المواطنة واقتصارها في اغلب الاحيان على تناول جزئية معينة كحقوق المرأة او حقوق الاقليات الدينية (رداد، د.ت، ٢٧٤). اضافة الى ذلك فان هناك تقسيم اخر منهجي غلب على الساحة الفكرية المعاصرة، والمتعلقة بفقه المواطنة :

خطاب فكري دعوي سجالي تغلب عليه منهجية المقارنة والمقاربة، يقف عادة موقف المدافع ضد مزاعم وافتراءات الطاعنين في الفكر والتراث في محاولة واضحة لاستعادة الذات التاريخية واثبات القداسة والنقاء للنص والتاريخ على حد سواء وبالتالي فهو لايعرض كثيرا لتتنظير وتاصيل قضايا المواطنة واشكالاتها (رداد، د.ت، ٢٧٤). و خطاب اخر تقليدي فقهي تغلب عليه المنهجية الاسترجاعية التي تكتفي باسترجاع مختلف الاراء الفقهية حول مختلف الموضوعات العامة والجزئية التي تشكل فقه المواطنة دون ان تواتيه الجرأة لطرح المشكلات التي سكت عنها النص او الفقه (رداد، د.ت، ٢٧٤).

وهناك خطاب ثالث تجديدي اصولي مقاصدي يتوسل بالمفاهيم المقاصدية ويعيد تأويل وقراءة النصوص في ضوء هذه المقاصد بما يساعد على تأويلها في ضوء الاشكالات التي تطرحها اوضاع المواطنة في المجتمعات الاسلامية المعاصرة وواقع التعددية السياسية والثقافية والدينية والمذهبية، ويمكن القول ان هذا الخطاب لم يبلغ مداه ومايزال في بداياته (رداد، د.ت، ٢٧٥).

ثانياً: رؤية الفكر الاسلامي المعاصر للمواطنة من منظور وثيقة المدينة

من خلال بحثنا لمفهوم المواطنة في التصور الاسلامي وجدنا ان اغلب المفكرين المعاصرين تناولوا مفهوم المواطنة بالاستناد الى ماورد في وثيقة المدينة، لذلك ارتأينا ان نورد بعض الاراء من هذه الوثيقة :

حيث يؤكد البعض ان التاريخ العربي الإسلامي لم يكن بعيداً في مراحل تكوّن الدولة الأولى عن الأخذ بمبدأ المواطنة، ففي التاريخ العربي الإسلامي تمثل (صحيفة المدينة) التي كانت بين الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل المدينة من غير المسلمين، النموذج الأول في التاريخ العربي الإسلامي الذي لم يضع الدين محدداً رئيساً للانتماء إلى أمة السياسة بتعبيرالدكتور محمد عمارة (عمارة، ٢٠٠٥، ١٦٨).

وعليه يعتبر البعض ان صحيفة المدينة كانت تأسيساً واقعياً للمجتمع المدني، فهي عقد اجتماعي مدني تم تاريخياً بين النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم، وبين أهل المدينة بجميع مكوناتها الاجتماعية والإثنية والعرقية، ودراسة البعد السياسي والمدني الذي احتوته الوثيقة يشير الى جملة ضوابط أخلاقية ومدنية للمجتمع النموذجي، حيث شملت الأحكام المتضمنة أحكاماً عامة، وأحكاماً خاصة بين المؤمنين، وأحكاماً تحدد العلاقة بين المؤمنين وأهل الكتاب، وإذا كان المجتمع المدني في السياق الغربي قائماً على التعاقد، فإن أول عقد اجتماعي صريح تم توقيعه في التاريخ تمثل في ما يسمى صحيفة المدينة (بن دوبة، ٢٠١٩، ١٣٥).

وبهذا المضمون تعتبر الصحيفة عقد مدني وسياسي، مضبوط أخلاقياً، إذ تضمنت جملة من القيم الأخلاقية والمدنية يمكن إجمالها في التعددية، وحرية العقيدة، والمواطنة، والمساواة، والإدارة السلمية للاختلافات، وهي لا تتعارض مع الانتماء لامة واحدة، أو مجتمع مدني واحد. ولم يضع الإسلام الدين معياراً للانتماء بل الالتزام بشروط العقد الاجتماعي وفي مقدمتها تحقيق الامن (بن دوبة، ٢٠١٩، ١٣٦).

وتؤكد الدكتور فينان عيسوي في كتابها (المواطنة في الفكر الاسلامي) أنه إذا كان التطور الحضاري الغربي لم يعرف المواطنة وحقوقها إلا بعد الثورة الفرنسية . أواخر القرن ال ١٨ بسبب التمييز على أساس الدين . بين الكاثوليك والبروتستانت،



وعلى أساس العرق . بسبب الحروب القومية . وعلى أساس الجنس . بسبب التمييز ضد النساء، وعلى أساس اللون . في التمييز ضد الملونين . فإن المواطنة الكاملة والمساواة في الحقوق والواجبات قد اقترنت بظهور الإسلام وتأسيس الدولة الإسلامية الأولى . في المدينة في السنة الأولى للهجرة . سنة ١٣ من البعثة الموافقة لسنة ٦٢٢ ميلادياً . في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت قيادته، وإن لم يكن هناك وجود للمواطنة بوصفها فكرة واقعية ومعيشة وحاضرة في أكثر من نص وأكثر من حادثة في التاريخ (الباحثين، ٢٠١٨).

فلقد وضعت الدولة الإسلامية فلسفة المواطنة هذه في حيز الممارسة والتطبيق وضمنتها في المواثيق والعهود الدستورية منذ اللحظة الأولى لقيام هذه الدولة على أساس التعددية وضمان حقوق الأفراد والجماعات التي اتخذت من المدينة وطناً، المؤمنين واليهود والنصارى وغيرهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، بصرف النظر عن المعتقد الديني و أن الإسلام لم يعتبر حينها شرطاً في المواطنة، فالأمة التي تقوم على عائقها دولة الإسلام يجب أن تقوم على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق، وإن مفهوم الأمة لا يجب أن يقوم على أساس العقيدة في دولة الإسلام بل على طبيعة أشمل يدخل ضمنه أصحاب العقائد الأخرى، ليشكلوا مع بقية المؤمنين أمة سياسية واحدة (الباحثين، ٢٠١٨).

أما الدكتور يوسف القرضاوي فيعتبر أن صحيفة المدينة كوثيقة تاريخية إسلامية تضمنت فكرة المواطنة في أبهى حلتها الاجتماعية والسياسية مجسدة فكرة المواطنة لتنظيم حياة أهل المدينة من دون تفرق بينهم لا في الحقوق ولا في الواجبات، وذلك من خلال تحليله لما نصت عليه الوثيقة على (أن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم)، وبذلك تكون الأمة حسب ما تضمنته الوثيقة هم (المسلمون من قريش وأهل يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم) وأن يهود بني عوف اليهود الذين حالفوا المسلمين أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، وبهذا المعنى فإن مفهوم الأمة لا يقتصر عند القرضاوي على سكانها المسلمين بل هي أمتان دينيتان في أمة سياسية واحدة، معبرا عن المدلول

السياسي للأمة وتمييزه عن المدلول الاعتقادي، ثم مد هذا النص ليشمل قبائل اليهود الأخرى ووطنانهم أي أحلافهم من غيرهم (القرضاوي، د.ت، ٢٠).

وقد أوضح القرضاوي من خلال تحليله الوثيقة شرعية المواطنة مستدلاً على ذلك باعتراف النبي (صلى الله عليه وسلم) بها في صورتها القيمية وفي حدود الدولة بين سكان المدينة من مسلمين بين مهاجرين وأنصار ومن اليهود على اختلاف قبائلهم معتبراً أن هذه المواطنة (العيش في وطن واحد هو المدينة) هو أساس التعاقد والتعامل بين الجميع وقد ترتب على هذه الوحدة السياسية مسؤوليات أهمها "اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين" وأن (بينهم النصر على من دهم يثرب) وأن (بينهم النصيح والنصيحة والبر دون الاثم) (القرضاوي، د.ت، ٢١).

وبذلك يعتبر القرضاوي أن مسلمي المدينة بمقتضى هذه الوثيقة يدفعون ضريبة المواطنة من دمائهم وأموالهم، واليهود يدفعونها من أموالهم فقط، لأنهم ليسوا جزءاً من الصراع الديني وبذلك يكون اليهود جزءاً من الأمة السياسية وليس الأمة الاعتقادية في دولة الإسلام (القرضاوي، د.ت، ٢١).

أما محمد سليم العوا، فقد علّق على ما جاء في وثيقة المدينة بالقول «فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها، لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين» (العوا، ٢٠٠٣، ٢٨١).

ثانياً : اشكاليات المواطنة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر

اثار تداول مفهوم المواطنة على الساحة الاسلامية بعض الاشكالات التي تختلف المفكرون المعاصرون حول اساسها كمفهوم ويمكن حصر هذه الاختلافات في رأيين (رداد، د.ت، ٢٨١):

١- الرأي التقليدي:

الذي يذهب الى ان اساس المواطنة هو الدين والايمان بالعقيدة الاسلامية، وعليه فأن الاخذ بهذا الرأي يؤدي الى مطابقة تامة بين الجماعة المليّة والجماعة



السياسية، وهناك من اضاف لها اساسا ثانيا وهو سكنى دار الاسلام، وفي هذا السياق يذهب راشد الغنوشي الى أن المواطنة لها معياران لا تتقرر إلا بهما في الحياة السياسية الإسلامية : الأول يتجلى في الانتساب الديني، أما الثاني فيتمثل في الإقامة (الغنوشي، ١٩٩٣، ٥٣).

ووفقا لهذا الرأي فليس المراد بلزوم جماعة المسلمين مجرد لزوم عقيدة الاسلام، ولا يكفي ذلك لتحقيق صفة المواطنة حتى يقيم في دار الاسلام، فقد يكون الرجل مسلما يشملها وصف جماعة المسلمين المليية ولا يشملها جماعة المسلمين السياسية، وعليه فان غير المسلمين المقيمين في دار الاسلام وهم الذين يطلق عليهم (أهل الذمة) لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة كحقوق المشاركة السياسية، والحق في تولي المناصب السياسية، كما يترتب على ذلك ايضا أن المسلمين غير المقيمين في دار الاسلام لا يشملهم وصف المواطنة، لأن شرط الإقامة هو شرط مكمل لشرط الدين في التمتع بالمواطنة (رداد، د.ت، ٢٨٢).

ويأسس أصحاب هذا الرأي رأيهم على عدة أدلة منها : **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ۚ وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** (سورة الأنفال: الآية (٧٢)).

ويرى المودودي أن هذه الآية قد حددت أساسين للمواطنة وهما: الايمان بعقيدة الاسلام، والإقامة في دار الاسلام، وعليه فان المسلم الذي لم يترك دار الكفر لا يعد من أهل دار الاسلام (المودودي، ١٩٨٥، ٨٠).

٢- رأي المحدثين:

حيث يذهب أصحاب هذا الرأي أن أساس المواطنة في المجتمع الاسلامي هي الالتزام والولاء السياسي للدولة على قدم المساواة، وعلى الرغم من أن المجتمع السياسي الاسلامي التقليدي كان يحدد العضوية والانتساب اليه بالدين، فان واقع الان وما يفرضه من ضرورات يحتم معاملة الاقليات على أسس متساوية، بما يعنيه

ذلك من عضوية كاملة وحقوق متساوية، وهذا الرأي تبناه كل من يوسف القرضاوي وطارق البشري ومحمد سليم العوا وفهمي هويدي وفريد عبدالخالق وآخرون (رداد، د.ت، ٢٨٣).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول أن عنصري الدين والإقامة، يخرجان التصور الإسلامي من دائرة تهميش الدين الذي تقوم على أساسه العلمانية، وبما أن القول بمواطنة المقيم كيفما كان دينه، يتماشى والتصور العلماني الحديث والمعاصر، فهذا يعني أن هذا الرأي التقليدي يهدف إلى ترسيخ مرجعية عليا -الدين-، وفي الوقت نفسه التماهي مع الفكر السياسي الغربي فيما هو إنساني، ويتضح هذا بجلاء حينما يقول، بأن المسلمين غير المقيمين في الدولة الإسلامية، وكذلك غير المسلمين المقيمين فيها لا يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة، بما يعني أن الدين يخول للمسلمين حقوقاً لا يتمتع بها غيرهم، غير أن المسلم غير المقيم لا يمكن أن يتمتع بحقوق المواطنة حتى ولو أقر بشرعية الدولة، لأن شرط الإقامة شرط مكمل لشرط الدين في التمتع بالمواطنة (حمزة، د.ت).

وإذا كان فقهاء المذاهب المختلفة جميعاً، قرّروا: أن غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، وهم الذين يعبر عنهم في الاصطلاح الفقهي بـ(أهل الذمة) يعدّون من (أهل دار الإسلام). فهم من (أهل الدار) وإن لم يكونوا من (أهل الملة). فأن فكرة الانتماء إلى الإسلام، وإلى أمة الإسلام، وإلى دار الإسلام، التي كانت سائدة في القرون الماضية منذ عصر النبوة، فعصر الراشدين، فصور العباسيين والعثمانيين: قد لا تكون مقبولة عند غير المسلمين. على أساس أن أصل هذا الانتماء ديني، ينطلق من القرآن والسنة (رداد، د.ت، ٢٨٤).

ومن هذا المنطلق يذهب القرضاوي إلى: أن كلمة (أهل الدار) هذه تمثّل مفتاحاً للمشكلة، مشكلة المواطنة، لأن معنى أنهم (أهل الدار) أنهم ليسوا غرباء ولا أجنب، لأن حقيقة معناها: أنهم أهل الوطن، وإذا ثبت أنهم أهل الوطن، فهم (مواطنون) كغيرهم من شركائهم من المسلمين. وبهذا تحلّ هذه الإشكالية من داخل

الفقه الإسلامي، دون الحاجة إلى استيراد مفهوم المواطنة من سوق الفكر الغربي (القرضاوي، د.ت، ٢٥).

ويؤكد القرضاوي في هذا الصدد على ضرورة حذف كلمات ومصطلحات تاريخية من قاموس التعامل المعاصر، مثل كلمة (ذمة) و(أهل ذمة) التي لم يُعدّ يقبلها غير المسلمين. مؤكداً أن الله لم يتعبّدنا بهذه الكلمات، وقد حذف عمر ما هو أهم منها، حين اقتضت المصلحة العليا ذلك، فحذف كلمة (جزية) حين طلب منه ذلك نصارى بني تغلب، وقالوا: إنا قوم عرب، ونأنف من كلمة (جزية)، ونريد أن نأخذ ما تأخذ منا باسم (الصدقة)، ورضي منهم ذلك، معتبراً أن العبرة بالمسمّيات والمضامين، لا بالأسماء والعناوين (القرضاوي، د.ت، ٢٦).

كما يقدم آخرون رأياً مقارباً داخل المدرسة الإسلامية المعاصرة، يستهدف تقديم الانتماء إلى المجتمع على الانتماء الديني، حيث يرى أن المجتمع العربي الإسلامي السياسي التقليدي كان من الطبيعي بأن يعتبر ويحدد العضوية والانتساب إليه بالدين، أما الآن فقد أصبحت الضرورات الحديثة تحتم معاملة الأقليات على أساس متساوية. وهذا يعني العضوية الكاملة في المجتمع والحقوق المتساوية (حمزة، د.ت).

لابد من التقرير في هذا الصدد أن الأدبيات السياسية العربية والإسلامية في هذا المجال لا تزال قليلة وتحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات الشرعية والفقهية والفكرية، للوقوف على السلبيات والإيجابيات المصاحبة لتلك المحاولات التي تهدف لتبئية مثل هذه المفاهيم أو حتى تلك التي ترفضها رفضاً قاطعاً في ظل الواقع المعاصر الذي تفرض فيه المفاهيم بقوة النظام العالمي المهيمن.

الخاتمة:

١. للمواطنة قيمة سياسية، ومطلب مدنيّ نسبيّ، ومرحليّ، فهي ليست غايةً في ذاتها تطلبها الدولة أو الأمة، بل هي مرحلة انتقالية تسعى الدولة بها إلى الارتقاء بالفرد من مرحلة الذات النفسية والثقافية إلى الذات القانونية الحقوقية التي تشكّل لبنة رئيسة في تلاحم بنيان المجتمع المدني، ومن أهم الركائز التي تطلب في المجتمع المدني قيمة الولاء الموضوعي والأخلاقي للسلطة، أو للدولة، فلا تماسك، ولا التزام قانونياً دون

ولاءٍ أو بيعاً للسلطة، فالبيعة ليست للأشخاص القائمين بالإدارة السياسية، بل للقيمة الخلقية التي حازت على الشرعية السياسية بتقنينها.

٢. من القيم التي تتغياها الحكومات الغربية من خلال المواطنة المساواة الكاملة بين المواطنين، والتي اصطدمت عملياً مع اشكالاتٍ نظرية واجتماعية، فالمساواة المطلقة بين الجميع هي ضربٌ من الخيال، كون التفاوت أمرٌ طبيعيٌّ بين البشر، كون القابليات الفردية متفاوتة، والظروف الاجتماعية مختلفة، وعليه تكون المساواة بين الجميع استحالةً عرفيةً، لا عقليةً، ولكن المساواة النسبية مقبولةً عقلاً وعرفاً، وهي المساواة أمام القانون، فالمواطنة الحقيقية هي التي تجعل من المواطنين سواءً أمام السلطة القضائية أو التنفيذية.

٣. ينطلق التصور الاسلامي للمواطنة من القواعد والأسس التي تتبني عليها الرؤية الكونية التوحيدية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبيرٌ عن الصلة التي تربط بين المسلم كفردٍ وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمون، والحاكم والإمام، وتُتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهةٍ أخرى.

٤. بمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبيرٌ عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي وطن الإسلام وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين، لكن مع تطور المفهوم في العصور الحديثة نجد أنفسنا أمام تحديدٍ حديثٍ لمبدأ المواطن، وبالتالي أصبح هذا المبدأ هو قاعدة الارتباط بالوطن، وليس الدين، وأصبحت الدولة في موقعٍ واحدٍ من كل المواطنين، فهي لـ «كل» المواطنين، بغض النظر عن أديانهم واتجاهاتهم.

٥. الأدبيات السياسية العربية والإسلامية في هذا المجال لا تزال قليلة وتحتاج الى مزيد من البحوث والدراسات الشرعية والفقهية والفكرية، للوقوف على السلبات والايجابيات المصاحبة لتلك المحاولات التي تهدف لتبيين مثل هذه المفاهيم او حتى تلك التي ترفضها رفضاً قاطعاً في ظل الواقع المعاصر الذي تفرض فيه المفاهيم بقوة النظام العالمي.

الهوامش

(^١) تدلّ نظرية العقد الاجتماعي على مجموعة من الأسس والالتزامات الأخلاقية التي تكون مشتركة بين مجموعة من الأشخاص كي يشكلون المجتمع الذي يعيشون فيه ، بحيث تكون هذه الالتزامات ضمن اتفاق بين هؤلاء الأشخاص، مع تحديد الملامح التي يتشكّل عليها محيطهم، علماً بأنّ هذا المصطلح يعود ظهوره إلى تاريخ ظهور الفلسفة، ويرتبط بصورة وثيقة بكلّ من النظرية السياسية والنظرية الأخلاقية، ومن الجدير بالذكر أنّ نظرية العقد الاجتماعي حظيت بالعديد من التحفّظات من المفكرين والفلاسفة، وخاصةً في الآونة الأخيرة، حيث اعتبرها البعض ناقصة وغير متكاملة لتعبّر بشكل كافٍ عن كلّ من الحياة الأخلاقية والسياسية التي نعيشه مع العلم بأنّ نظرية العقد الاجتماعي ترتبط بصورة وثيقة بموقف الأفراد من حكومتهم والمجتمع الذي ينتمون إليه، (Social Contract Theory, 2019).

(^٢) يعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصاً في المجال القانوني حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، فقيهاً قانونياً ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقى. كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دوراً كبيراً ليس فقط على مستوى النظرية السياسية بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي . كذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم. توماس هوبز من ميلزبري (٥ إبريل ١٥٨٨ - ٤ ديسمبر ١٦٧٩)، في بعض الكتب القديمة توماس هوبز من ملزبري، كان فيلسوفاً إنجليزياً، واشتهر اليوم بأعماله في الفلسفة السياسية. ولقد وضع كتابه الصادر عام ١٦٥١ تحت اسم لويثان الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي. (الموسوعة السياسية، د.ت).

(^٣) جون لوك (٢٩ أغسطس ١٦٣٢ - ٢٨ أكتوبر ١٧٠٤) (بالإنجليزية: John Locke) هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. ولد في عام ١٦٣٢ في رنجتون في إقليم سومرست وتعلم في مدرسة وستمنستر، ثم في كلية كنيسة المسيح في جامعة أوكسفورد، حيث انتخب طالباً مدى الحياة، لكن هذا اللقب سحب منه في عام ١٦٨٤ بأمر من الملك. وبسبب كراهيته لعدم التسامح البيوريتاني عند اللاهوتيين في هذه الكلية، لم ينخرط في سلك رجال الدين. وبدلاً من ذلك أخذ في دراسة الطب وممارسة التجريب العلمي، حتى عرف باسم (دكتور لوك). درس جون لوك في كرايست

تشيرش في أكسفورد وأصبح طبيباً ومستشاراً للايرال أوف شافيتسيري. ثم تحوّل إلى الفلسفة، فأنتج طوال فترة عملية غير قصيرة مؤلفاً قيماً في موضوع المشكلات التي يستطيع الفهم البشري التعاطي بها. وقد ساهمت آرائه في زيادة وعي الأمريكيين الذين اعتنقوا آرائه وقرروا تنفيذها (درويش، ١٩٩٨).

(٤) جان جاك روسو (بالفرنسية: Jean-Jacques Rousseau) ولد في جنيف، ٢٨ يونيو ١٧١٢ (١٧١٢-٠٦-٢٨) وتوفي في إيرمينونفيل، ٢ يوليو ١٧٧٨ (عن عمر ناهز ٦٦ عاماً)، هو كاتب وأديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية. حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة. يُعتبر كتابه: العقد الاجتماعي حجر الزاوية في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث (الموسوعة السياسية، د.ت).

(٥) سيف الدين عبد الفتاح: ولد في القاهرة نوفمبر ١٩٥٤، التحق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وتخرج منها في عام ١٩٧٨ بتقدير امتياز، حصل على الماجستير والدكتوراه في النظرية السياسية «فكر سياسي إسلامي»، ويعمل الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أستاذاً بقسم العلوم السياسية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة من عام ١٩٩٨م، ومستشاراً أكاديمياً للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة. وعضو هيئة تدريس بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية - بفرجينيا. من مؤلفاته: التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، بناء المقاييس والتراث السياسي الإسلامي وقياس الفساد نموذجاً لدى ابن خلدون (عبدالفتاح، ٢٠١٣).

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- ابن منظور، ج. ا. ا. (١٤١٤). لسان العرب Lissan Al-Arab . (ط ٣). دار صادر.
- الأمم المتحدة. (د.ت). بدون عنوان .No Title. <https://www.un.org>
- العوا، م. س. (٢٠٠٣). أهل الذمة في النظام الحقوقي الإسلامي The Covenanted people in the Islamic Legal System . مجلة الحياة الطيبة، ١١.
- الغنوشي، ر. (١٩٩٣). حقوق المواطنة The Citizenship Rights . المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- القرضاوي، ي. (د.ت). الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية Legitimate Purposes . الموقع الرسمي للشيخ يوسف القرضاوي. <https://www.al-qaradawi.net/sites/default/files/pdf/d34f6-alwatan-waalmwatana.pdf>
- الكواري، ع. خ. (٢٠٠١). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية The Citizenship Concept in A Democratic State . مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي، ٢٦٤.
- المودودي. (١٩٨٥). تدوين الدستور الإسلامي The Islamic Constitution Codification . ديوان المطبوعات الجامعية.
- الموسوعة السياسية. (د.ت). مفهوم المواطنة - Citizenship Concept. <https://political-encyclopedia.org>
- بلخيري، س. (٢٠٢٢). حقيقة المواطنة عند فلاسفة العقد الاجتماعي The Citizenship Reality Among the Social Contract Philosophers . مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٣(٢).
- بن دوبة، ش. ا. (٢٠١٩). المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية Citizenship Its Concept, Historical Roots and Political Philosophy . المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة.

- جنكو، ع. ا. (٢٠١٥). المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة Citizenship Between Legitimate Politics and Contemporary Challenges. مجلة كلية الدراسات العليا، ١١.
- حمزة، م. ح. (د.ت) إشكالية المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي The Citizenship Problem in the Islamic Political Thought. <https://abu.edu.iq/research/articles>
- دائرة المعارف البريطانية. (د.ت). بدون عنوان No Title. <https://www.britannica.com/topic/citizenship>
- درويش، ص. (١٩٩٨). الفيلسوف والمفكر السياسي جون لوك John Locke The Philosopher And Political Thinker. رابطة أدباء الشام.
- رحماني، إ. (٢٠١٠). مفهوم المواطنة ومقومات الوطنية في الإسلام The Citizenship Concept and The Patriotism Elements in Islam. مجلة رسالة المسجد، ٨(٤).
- رداد، ع. (د.ت). إشكاليات مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر The Citizenship Concept Problems in the Contemporary Islamic Political Thought. https://www.researchgate.net/publication/341256111_mfhwm_almwat
- سنان، ب. (٢٠١٧). إشكالية المواطنة: الرعاية في التراث السياسي الإسلامي The Citizenship Problematic: The Citizens in The Islamic Political Heritage. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- عبدالفتاح، س. ا. (٢٠١٣). قراءة في المشهد المصري Reading In the Egyptian Scene. دار البشير.
- عبدالفتاح، س. ا. (٢٠٢٠، اغسطس ٤). المواطنة مفهوم غربي؟ المواطنة من جديد Citizenship is a Western Concept? Re-Citizenship. <https://arabi21.com/story/1290618>
- علاونة، ز. (د.ت). المواطنة Citizenship. وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. <https://Downloads/Citizenship.pdf>
- عمارة، م. (٢٠٠٥). الإسلام والسياسة Islam And Politics. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- غليون، ب. (١٩٩١). نقد السياسة، الدين والدولة The Politics Criticism, Religion and The State. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- محمد، ن. ص.، وبقاص، ع. (٢٠١٧). المواطنة وجذورها التاريخية عند الدكتور طه جابر العلواني *Citizenship and Its Historical Roots According to Dr. Taha Jaber Al-Alwani*. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ١٧.
- مناع، هـ. (١٩٩٧). المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي *Citizenship In Arab Islamic History*. مركز القاهرة لحقوق الإنسان.
- مجموعة من الباحثين، (٢٠ كانون الأول ٢٠١٨). الوطن والمواطنة *Homeland And Citizenship*. <https://www.almayadeen.net/amp/episodes/923628>
- موكيل، ع. (د.ت). المواطنة وسياق الدولة والهوية *Citizenship, State Context, and Identity*. مجلة تاريخ العلوم، ١.
- نافع، ب. (٢٠٠١). المواطنة والديموقراطية في البلدان العربية *Citizenship And Democracy in The Arab Countries*. مركز دراسات الوحدة العربية.
- المصادر الأجنبية:

Social Contract Theory. (21 December 2019)

www.investopedia.com